Zagazig J. Agric. Res., Vol. 37 No. (3) 2010 739-765

دراسة وصفية لدور المجالس الشعبية المحلية فى التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة الشرقية

على شوقى عبد الخالق* – زينب أمين محمد – مشيرة فتحى العجمى

معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية– مركز البحوث الزراعية

الملخـــص

أعطى قانون الإدارة المحلية دورا أساسيا لأعضاء المجالس الشعبية فى تنمية الوحدات المحلية القروية التى ينتمون إليها من خلال مهام محددة، نظرا لان أعضاء هذه المجالس يعتبرون قاده فى مجتمعاتهم يؤثرون فى باقى أبناء المجتمع ويدفعونهم الى المشاركة فى كل مراحل عملية التنمية الريفية، ونظرا لأهمية دور القيادات الشعبية المحلية فى التنمية الريفية فقد كان من الضروري إجراء هذه الدراسة بهدف التعرف على مدى قيام القيادات الشعبية (المنتخبة) بالمهام المنوط بهم والموضحة بقانون الإدارة المحلية، وكذا التعرف على المعوقات التى تواجه القيادات الشعبية (المنتخبة) بالأدوار المنوط بها، ثم التعرف على مقترحات أعضاء المجالس الشعبية فى المشكلات التى تواجههم.

وقد أجريت الدراسة على خمس وحدات محلية فى مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية متضمنة جميع أعضاء المجالس المنتخبين بهذه الوحدات وعددهم ١٠٠ مبحوث.

وقد تم جمع البيانات خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩ وذلك باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، واتبع فى تحليلها العرض الجدولى والتكرارات والنسب المئوية فى وصف البيانات.

وكانت أهم النتائج التى تم التوصل اليها مايلى :

١- أن مايقرب من ثلاث أرباع المبحوثين (٧٠%) كانت درجة ممارستهم للمهام المتوقعة منهم عالية، وان أكثر من نصف المبحوثين (٥٦%) اقر بوجود صعوبات تواجههم عند ممارستهم لاختصاصاتهم .

٢- وان أكثر هذه الصعوبات التى تواجههم هى أنهم يسمعون عن هذه الاختصاصات ولكنهم يحتاجون الى تدريب لممارستها، وان أكثر هذه المهام التى يمارسونها هى العمل على نشر الوعى الزراعي بهدف زيادة المردود الانتاجى من الزراعة.

٣- أن أهم المقترحات التى أبداها المبحوثين لمواجهة المعوقات والصعوبات التى تواجههم عند ممارسة اختصاصاتهم هى توفير الإعتمادات المالية من الجهات الحكومية، والتعاون مع الأجهزة التنفيذية المختلفة، وتفعيل الدور على ارض الواقع.

كلمات إفتتاحية: الدور– دراسة وصفية– المجالس المحلية– التنمية الريفيـــة– دراســة ميدانية– محافظة الشرقية.

*Corresponding author: Aly S. Abdel Alkhalq, Tel. : +20182641384
E-mail address: a-shawky@hotmail.com

مقدمة البحث ومشكلته

يعيش أكثر من نصف سكان مصر فى المجتمع الريفى، والذي يعتبر المصدر الرئيسي لكثير من الموارد الطبيعية والبشرية التى تمد المجتمع المصرى كله بالغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة والقوى البشرية فى كافة التخصصات ومجالات العمل، ورغم أهمية الريف المصرى فقد عانى لسنوات طويلة من الإهمال والحرمان التي انعكست على تدنى مستويات معيشة أفراده، وارتفاع نسبة الأمية، وانتشار الأمراض المتوطنة وغيرها مما خلق تركة ثقيلة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى لا تستطيع الإمكانيات المتواضعة لاى دولة نامية أن تجد لها حلا فى الأمد القريب، وتنبهت الحكومة لذلك فاتجهت الى بعض البرامج الإصلاحية الهادفة الى تنمية وإصلاح الأوضاع السيئة فى المجتمع الريفى، شملت تنمية قطاع الإنتاج الزراعى وتوصيل مياه الشرب النقية، وفتح مدارس، وإقامة وحدات صحية وغيرها من المشروعات والبرامج التنموية والتى حققت بعض النجاحات الملموسة والمحسوسة واستمرت بعدها الجهود التنموية المتلاحقة حتى الآن (سوزان نصرت، ٢٠٠٣).

مع تركز الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي والاعتراف بان استمرار السير فى هذا الاتجاه وحده كفيل بتحقيق المستوى المعيشي اللائق والمقبول لأفراد المجتمع الريفى، بدأت تطفو على السطح من جديد مشكلات كثيرة وذلك بسبب الانفجار السكانى وسوء الإدارة فى المنظمات وغير ذلك من مشكلات جعلت الحكومة تتنبه لأهمية الإدارة المحلية التى تشرف على المنظمات والخدمات والمرافق فى القرى ضمانا لحسن سير عملية التنمية فى الريف.

تعرف التنمية الريفية بأنها عملية يتم بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالى والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الريفية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها بأقصى ما يمكن (محرم، ١٩٩٤).

ويعرفها(جامع وآخرون، ١٩٨٧) بأنها حركة التغير الارتقائي الديناميكي المخطط فى بناء النظم الاجتماعية الريفية والتى تتم من خلال نظام الأنشطة التطورية الشاملة والمتوازنة والمنسقة والمتكاملة حكوميا وأهليا ونوعيا وذلك بالمشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمجتمعية البشرية والمادية، وما يترتب على ذلك من عدالة توزيعية لمنتجات هذه

الأنشطة من الرخاء الاقتصادي والرخاء الاجتماعي والرضا النفسي للسكان الريفيين المستهدفين بالتنمية.

كما تعرف التنمية الريفية أيضا بأنها عملية إدارية مستمرة تتم وفق خطة معينة وتعتمد على مشاركة الجهود الحكومية والأهلية وذلك لإحداث تغيرات مرغوبة فى كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الريفى، مع الاستخدام الأمثل للموارد المحلية فى البيئة الريفية (الحيدرى، ١٩٩١).

ويشير (سليمان، ٢٠٠٢) الى التنمية الريفية بأنها مجموعة العمليات المخططة التى تستهدف تجميع وتعبئة الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة فى المجتمع الريفى ثم وضع الخطط الملائمة وتنفيذها بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لأفراد المجتمع الريفى، مع ضرورة مشاركتهم فى هذه العمليات من بدايتها الى نهايتها.

ويتضح مما سبق أن مفهوم التنمية الريفية يشتمل على مجموعة من العناصر التى تحدد معالمه وهى :

١- إن التنمية الريفية عملية مقصودة ومخططة.

٢- التنمية الريفية الهدف منها زيادة الإنتاج وتحسين أحوال السكان الريفيين اقتصاديا واجتماعيا.

٣- ضرورة تكامل الجهود الأهلية والحكومية فى التنمية الريفية لإحداث التغييرات المطلوبة.

٤- مشاركة أفراد المجتمع الريفى فى الإعداد والتخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الريفية.

٥- الاستخدام الأمثل لكافة الموارد والإمكانيات المتاحة فى المجتمع الريفى.

فى ضوء هذه العناصر يمكن تعريف التنمية الريفية بأنها "عملية مقصودة ومخططة تستهدف أفراد المجتمع الريفى بهدف زيادة الإنتاج وتحسين أحوال السكان الريفيين اقتصاديا واجتماعيا مع ضرورة إشراك الريفيين فى الإعداد والتخطيط والتنفيذ لهذه العمليات حتى تتكامل الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية لإحداث التغيير المطلوب" .

وحيث أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهو غايتها فى نفس الوقت، ومع بداية القرن العشرين دخل المواطن المصرى مرحلة التنمية الحقيقية لجوانب حياته المختلفة اجتماعية

واقتصادية وثقافية وسياسية وحضارية،إذ توجه اهتمامها مع تحـــرر مـــصر مـــن ســـيطرة الاستعمار الانجليزي بدأت القيادات الوطنية التى انتهت من مهام التحرير الى مهام التعميـــر، وذلك عن طريق إحداث عملية التنمية فى كافة الجوانب وذلك عن طريق إشـــباع احتياجـــات أبناء المجتمع ومواجهة المشكلات المجتمعية ،مع السعى الدائم الى التأثير على فكر المواطن وسلوكه لإتمام عملية التنمية والدفع باستمرارها، وذلك لان التنمية وإن كانت تهدف الى خير الإنسان فالتنمية فى الوقت ذاته تركز على جهد الإنسان (عبد الباسط، ٢٠٠٤).

من أجل ذلك كان لزاما أن توجد إدارة متعهدة بعملية التنمية، وما نعنيـــه هنـــا بـــإدارة التنمية هى تلك الإدارة (أفراد وأنشطة) المنوط بها تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتـــصادية والاجتماعية والسياسية، ذلك لان التنمية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة لـــن تتحقـــق دون وجود إدارة تقوم عليها تتعدد وتتدرج فى مستوياتها من الإدارة السياسية على رأس الدولة الى الإدارة العامة في الوزارات والدواوين إلى إدارة المشروعات والمؤسسات العامة والخاصـــة (عبد الباسط، ٢٠٠٤).

وتتميز إدارة عملية التنمية بأنها تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع وصياغتها فى خطط وبرامج كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة عالية وفعالية حيث تتوفر بها الإمكانيـــات والقدرات والنظرة الثقافية التى تعينها على التفاعل مع أفراد المجتمـــع وتحركـــه وتطـــوير رأسماله البشرى والمادي بما يحقق التطور للمجتمع في كافة قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

تعتبر الإدارة المحلية احد أهم أجهزة التنمية في الريف المصري والتي تتمثل في الوحدة المحلية، والمجلس الشعبي المحلى، وقد صدر عدد من القوانين في سبيل دعم نظـــام الإدارة المحلية وتطويرها آخرها القانون٤٣ لسنة١٩٧٩ ولائحته التنفيذية، استهدفت هـــذه القـــوانين العمل على إشراك المواطنين فى حكم أنفسهم لإشباع حاجـــاتهم مـــن الخـــدمات الـــضرورة والأساسية، كما نص قانون نظام الإدارة المحلية فى مادته "١١٦" على أن المجالس الـــشعبية المحلية مسئولة عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وإمكانيات المجتمع المحلى وكشف الفرص الاستثمارية في نطاق كل منها وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات حسب أولوياتها الفعلية فى خططها المحلية.

وتعرف الوحدة المحلية القروية طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بأنها منظمة شعبية تهدف الى الربط والتنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الريف المصري، وتتولى الوحدة المحلية إنشاء وإدارة جميع المرافق في دائرتها ومن ثم فإنها تقوم بدور كبير في تنمية المجتمع الريفي.

وبالنسبة لمستوى الوحدات المحلية القروية فقد نصت المادة "٦٨ " بان يتولى المجلس الشعبي المحلى بالقرية في نطاق السياسة العامة للمركز الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى نطاقه ويختص فى حدود القوانين واللوائح بما يلي (هيئة المطابع الأميرية، ١٩٨٩).

١- اقتراح خطة تنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.

٢- اقتراح مشروع الموازنة وإقرار مشروع الحساب الختامي.

٣- اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية والإمكانيات الذاتية فى القرية لرفع مستواها.

٤- العمل على نشر الوعي الزراعي بما يحقق تحسين وتنويع الإنتاج الزراعي.

٥- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية.

٦- العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

وانطلاقا من ذلك أصبح من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع الريفي الاعتماد على القيادة المحلية وفى مقدمتها المجالس الشعبية المحلية لإحداث وإدارة عمليات التنمية الريفية كل في مجتمعه بحسب ما أوضحه قانون نظام الإدارة المحلية.

وتهدف هذه الدراسة إلي معرفة مدى قيام هؤلاء القادة المحليون المنتخبون من فئات المواطنين بالدور المطلوب منهم والمختارون من أجله، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات والمشكلات التى تعترض قيام أعضاء المجالس الشعبية باعتبارهم قيادة شعبية بالدور المنوط بهم فى عملية تنمية مجتمعاتهم المحلية، وما هى مقترحاتهم لمواجهة تلك المشكلات.

أهداف الدراسة

فى ضوء المشكلة البحثية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي

١- تحديد درجة فعالية أعضاء المجالس المحلية (القيادات الشعبية المنتخبة) في أداء الأدوار المنوط بهم والمحددة بناء على ما جاء بقانون الإدارة المحلية في قرى الدراسة.

٢- التعرف على المعوقات التى تواجه أعضاء المجالس المحلية (القيادات الشعبية المنتخبة) في تأدية الأدوار المنوط بها فى قرى الدراسة.

٣-التعرف على المقترحات التى يبديها أعضاء المجالس المحلية (القيادات الشعبية المنتخبة) لحل المشكلات التى تواجههم في قيامهم بالأدوار المطلوب منهم.

خطة البحث

١- المجال ا لبشرى والجغرافي للدراسة

أجريت هذه الدراسة فى محافظة الشرقية باعتبارها اكبر المحافظات من حيث عدد سكان المجتمع الريفي وفقا لتعداد ٢٠٠٦، حيث تمثل عدد سكان المجتمع الريفي بها ٧٧,٤% من جملة السكان، وبنفس المعيار تم اختيار اكبر مركز بالمحافظة من حيث اشتماله على اكبر عدد وحدات محلية قروية وهو مركز منيا القمح حيث يشتمل على إحدى عشر وحدة محلية هى: الجديدة، وبنى هلال، وشلشلمون، والعزيزية، وملامس، والتلين، وسنهوا، وسنهوت، والصنافين، والسعديين، والمحمدية.

واقتصرت الدراسة على ٥٠% من هذه الوحدات وهي خمس وحدات تشتمل على أكبر عدد من القري التابعة متضمنة جميع أعضاء المجلس المحلى بها وعددهم (١٢٤ مبحوثاً) وتم استبعادالاعضاء غير المنتظمين والملتزمين بحضور الاجتماعات وعددهم ٢٤ عضوا ، وبالتالى يصبح حجم العينة ١٠٠ مبحوث موزعة على الوحدات التالية: الجديدة، وبنى هلال، والتلين، والصنافين، وشلشلمون.

٢-جمع بيانات الدراسة وأدوات التحليل الإحصائى

تم استخدام الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع جميع أعضاء الوحدات المحلية (الشعبية المنتخبة) المختارة للدراسة وعددهم١٠٠ مبحوث، وقد تم جمع البيانات خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩ واتبع في تحليلها العرض الجدولى والتكرارات والنسب المئوية فى وصف البيانات.

٣- قياس متغيرات الدراسة

تم قياس متغيرات الدراسة كما يلى

أولا- المتغيرات الشخصية واشتملت على المتغيرات التالية

١-مدة العضوية: تم حسابها بعدد السنوات الخام لمدة العضوية فى المجلس الشعبي المحلى.

٢- المؤهل الدراسي: تم تسجيل المؤهل الدراسي لكل عضو ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل مؤهل.

٣- المهنة الأصلية: تم تسجيل المهنة الأصلية لكل عضو ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل مهنة أصلية.

٤- حضور دورات تدريبية سابقة: تم تسجيل استجابة المبحوث لحضور الدورات التدريبية من عدمه ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل استجابة.

٥- في حالة الإجابة بنعم لحضور الدورات التدريبية يتم حساب التكرارات بالنسبة لكل موضوع من موضوعات التدريب.

٦- عمل مشروعات بالجهود الذاتية: تم تسجيل استجابة المبحوث بالنسبة لعمل مشروع من مشروعات الجهود الذاتية من عدمه ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل استجابة (نعم، ولا).

٧- وفى حالة الإجابة بنعم يتم حساب التكرارات بالنسبة لكل مشروع من المشروعات التي نفذت في القرية.

٨- مشاركة الأهالي في المشروعات : تم حساب التكرارات بالنسبة لمشاركة الأهالي في المشروعات من عدمه (نعم، ولا).

٩- وفى حالة الإجابة بنعم بالنسبة للمشاركة في المشروعات يتم حساب التكرارات بالنسبة لكل نوع من أنواع المشاركة للمبحوث وهى: مساهمة نقدية، اختيار مشروع، المشاركة بالأرض.

ثانيا- دور العضو في مشروعات التنمية

١- دور العضو فى مشروعات التنمية: تم تحديد دور العضو فى مشروعات التنمية التى نفذت فى القرية بدوران هما: دعوة الأهالي للمشاركة في المشروع، ومتابعة وتنفيذ

مشروعات خطة التنمية، وتم تحديد استجابتان بالنسبة لكل دور:هي نعم ، ولا ، ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل استجابة.

٢- تكليف المجلس المحلى للعضو للإشراف على تنفيذ احد المشروعات:

تم حساب التكرارات بالنسبة لتكليف العضو بالإشراف على تنفيذ احد المشروعات من عدمه (نعم، ولا). وفى حالة الإجابة بنعم يتم حساب التكرارات بالنسبة لنوع المشروع، وفى حالة الاستجابة بلا يتم حساب التكرارات لهذه الاستجابة عن أسباب عدم التكليف.

٣- عقد اجتماعات المجلس المحلى بشكل دوري: يتم حساب التكرارات بالنسبة لعقد اجتماعات المجلس المحلى من عدمه (نعم، لا).

٤- الفترة بين عقد الاجتماعات : يتم حساب التكرارات بالنسبة لكل فترة من فترات عقد الاجتماعات هى: أسبوع، وأسبوعان، وشهر، وشهرين.

٥- كيف يعرف العضو ميعاد الاجتماع: تم حساب التكرارات بالنسبة لكل طريقة من الطرق والوسائل التى يعرف بها العضو ميعاد الاجتماع.

ثالثا- ممارسة الأعضاء للمهام المتوقعة منهم فى ظل قانون الإدارة المحلية

١- تم تحديد عد من المهام وتم قياسها بسؤال المبحوث عن الأدوار التى من الممكن أن يقوم بها العضو فى المجلس المحلى والتي بلغ عددها ١٤ مهمة وتم تحديد ثلاث استجابات هى: دائما وأحيانا، ونادرا، وأعطيت الدرجات ٣ لفئة دائما ، ودرجتان لفئة أحيانا، ودرجة واحدة لفئة نادرا ثم حساب التكرارات فى كل استجابة ثم ضرب التكرارات فى الاستجابة المقابلة لها ثم الجمع للحصول على درجة ممارسة العضو للمهام المتوقعة منه.

وبذلك بلغ الحد الأدنى لمستوى ممارسة العضو للمهام ١٤ والأعلى ٤٢ والمدى ٢٨ والذي تم تقسيمه إلى ثلاث فئات هى: ممارسة منخفضة (١٤-٢٢ درجة)، وممارسة متوسطة (٢٣-٣١ درجة) وممارسة عالية (٣٢-٤٢ درجة).

رابعا- الصعوبات التى تواجه عضو المجلس المحلى فى ممارسة اختصاصاته

١- مدى وجود الصعوبات

تم تحديد استجابات المبحوث بثلاث استجابات هى نعم، وأحيانا، ولا، وتم حساب التكرارات بالنسبة لكل استجابة من استجابات المبحوث.

٢- وفى حالة الاستجابة بنعم وأحيانا يسأل المبحوث عن رأيه فى الصعوبات التى من الممكن أن تواجهه عند ممارسة اختصاصاته وتم تحديدها في ثماني عبارات وتم حساب التكرارات بالنسبة لكل صعوبة من الصعوبات وهى: لم أسمع عن هذه الاختصاصات، وسمعت عنها ولم أتمكن من ممارستها لأسباب شخصية، ورئيس القرية لا يمكننا من الممارسة، والمركز الإداري التابع له يحتكر اختصاصاتنا، وعدم انتظام موعد المجلس المحلى القروي، وعدم إتاحة الفرصة لكل الأعضاء للاشتراك في المناقشات، ومجاملة الأعضاء لرئيس المجلس والموافقة على رأيه دائماً، وسمعت عنها ولكن احتاج إلى تدريب.

خامسا- المجالات التى يحتاج فيها المبحوث إلى تدريب

تم قياس هذا المتغير بخمسة أسئلة عن المجالات التى يحتاج فيها إلى تدريب وهى: كيفية ممارسة الاختصاصات، إدارة حساب التنمية المحلية وموارده، وإدارة برنامج التنمية المحلية، وكيفية تفعيل المشاركة الشعبية والجهود الذاتية، والتنسيق بين التنفيذيين والشعبيين، وتنظيم وإدارة الاجتماعات، وإذا كان هناك مجالات أخرى يذكرها المبحوث ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل مجال من المجالات السابقة.

سادسا- مقترحات المبحوث لمواجهة المشكلات التي تعوقه عن ممارسة دوره في تنمية المجتمع كعضو مجلس شعبي محلى:

حيث يبدى المبحوث اقتراحاته لمواجهة المشكلات ثم حساب التكرارات بالنسبة لكل مقترح.

التعريفات الإجرائية

يمكن تعريف المفاهيم المستخدمة في البحث من منظور اجرائى كما يلي :

١- دور المجالس الشعبية المحلية فى التنمية المحلية

هى المهام أو الأنشطة التى يقوم بها عضو المجلس المحلى المنتخب وفقا لقانون الوحدات المحلية القروية.

٢- القادة الشعبيين المحليين

هم أفراد من المجتمع الريفي سواء فى القرية الأم أو القرى التوابع يقوم بانتخابهم بقية أفراد المجتمع لتمثيلهم فى المجلس الشعبي المحلى بالقرية لنقل مشكلاتهم والعمل على حلها في ضوء القوانين واللوائح المنصوص عليها في القانون.

الأهمية التطبيقية للبحث

يعد نظام الإدارة المحلية الأداة الأساسية والإطار المناسب لتنمية المجتمع المحلى وخاصة فى المناطق الريفية لأنه يضمن مشاركة أبناء المجتمع الريفي في تحديد المشكلات وترتيب الأولويات والمشاركة في وضع خطط وبرامج التنمية الريفية، كما يتيح الفرصة لأفراد المجتمع الريفي للمشاركة فى تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية الى جانب الإشراف والرقابة على كافة المراحل وأجهزة التنمية والخدمات فى الريف

لهذا فان التعرف على دور هذه القيادات ومدى ممارستهم لمهامهم في تحقيق التنمية من الأمور الهامة التى تتعرض لها الدراسة، ومن ثم تحديد نقاط القوة والضعف فى ممارسة هذه المهام والوقوف على أهم المشكلات التي تواجههم، ومن ثم مقترحاتهم لمواجهة هذه المشكلات، حتى تكون مرجعا لغيرهم من القادة المحليين الشعبيين.

مناقشة النتائج

أولا- المتغيرات الشخصية

أوضحت النتائج (جدول رقم ١) أن أعضاء مجالس الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين يتوزعون طبقا للمتغيرات قيد الدراسة كما يلي :

١- مدة العضوية بالمجلس

تبين أن الغالبية العظمى من أعضاء المجالس المحلية المنتخبون المبحوثين (٨٤%) مدة عضويتهم بالمجلس قصيرة (١-١٠سنوات) وان خمسة فقط من هؤلاء الأعضاء مدة عضويتهم طويلة (٢١-٣٠سنة) وبلغت نسبتهم (٥%)، مما يشير إلى نقص خبرات الغالبية العظمى من أعضاء مجالس الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين الأمر الذي قد يؤثر على مستوى أداء هذه الوحدات لأدوارها التنموية.

٢- المؤهل الدراسي

تبين أن أكثر من خمسي أعضاء المجالس المحلية المنتخبون المبحوثين (٤٤%،٤٢%) حاصلين على مؤهل عالي، ومؤهل متوسط على الترتيب، وأن سبعة منهم (٧%) حاصلين على الإعدادية، والمؤهلات فوق المتوسطة، مما يشير إلى الارتفاع النسبي لحملة المؤهلات العليا مما قد ينعكس ايجابيا على مستوى أداء الوحدات المحلية لأدوارها التنموية.

٣- حضور الدورات التدريبية

أبانت النتائج أن ما يقرب من ثلاث أرباع أعضاء الوحدات المحلية المبحوثين (٧١%) لم يحضروا دورات تدريبية في حين بلغ عدد الحاضرين للدورات التدريبية ٢٩ مبحوثا بنسبة ٢٩% مما يشير الى الانخفاض النسبي لعدد الذين حضروا دورات تدريبية سابقة، مما يؤثر سلبيا على أداء الوحدات المحلية لأدوارها التنموية ،حيث أن الدورات التدريبية تؤدى الى رفع خبرات ومهارات أعضاء المجالس المحلية المنتخبين.

٤- موضوعات الدورات التدريبية

أظهرت النتائج أن أكثر من ربع أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٢٧,٦%) من الذين حصلوا على دورات تدريبية حصلوا على دورات في دور المجالس المحلية الشعبية فى التنمية ، وأن ١٧,٢% منهم حصلوا على دورات في زراعة المحاصيل البستانية، وأن ٤% من هؤلاء المبحوثين حصلوا على دورات في مجال البيئة، وأن أقل عدد من هؤلاء المبحوثين حضروا دورات تدريبية متنوعة في مجالات مختلفة مما يشير الى الانخفاض النسبي لعدد الحاضرين لدورات تدريبية في مجال التنمية، ومن ثم انخفاض خبرات هؤلاء الأعضاء الذي ينعكس بدوره على أداء هذه الوحدات لدورها التنموي.

٥- الموضوعات التى يحتاج المبحوثين للتدريب عليها

أظهرت النتائج أن ما يقرب من ثلثي أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٦٢%) ذكروا بأنهم يحتاجون الى التدريب في موضوعات التنسيق بين التنفيذيين والشعبيين

جدول رقم ١. توزيع المبحوثين وفقا للمتغيرات قيد الدراسة التي تمت دراستها

المتغيرات	عدد	%
١- مدة العضوية بالمجلس :		
قصيرة (١-١٠ سنة).	٨٤	٨٤
متوسطة (١١- ٢٠سنة).	١١	١١
طويلة (٢١- ٣٠ سنة).	٥	٥
٢- المؤهل الدراسي:		
حاصل على إعدادية	٧	٧
مؤهل متوسط	٤٢	٤٢
مؤهل فوق متوسط	٧	٧
مؤهل عالى	٤٤	٤٤
٣-حضور الدورات التدريبية :		
نعم للحضور	٢٩	٢٩
لا لعدم الحضور	٧١	٧١
٤- موضوعات الدورات التدريبية:		
دور المجالس الشعبية فى التنمية	٨	٢٧,٦
تنمية مهارات قيادة الحزب الوطنى	٢	٦,٩
أعمال ومهام أعضاء المجلس المحلى	٢	٦,٩
القيادة فى المجتمع المهنى	٢	٦,٩
زراعة المحاصيل البستانية	٥	١٧,٢
تفعيل المشاركة الشعبية	٢	٦,٩
تدوير مخلفات قش الأرز	٢	٦,٩
مكافحة حرائق مخلفات قش الأرز	٢	٦,٩
حماية البيئة	٤	١٣,٨
٥- الموضوعات التى يحتاج المبحوثين للتدريب فيها:		
كيفية ممارسة الاختصاصات القرية	٥٦	٥٦
إدارة حساب التنمية المحلية وموارده	٦٠	٦٠
إدارة برنامج الإدارة المحلية	٤٩	٤٩
كيفية تفعيل المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية	٥٨	٥٨
التنسيق مابين التنفيذيين والشعبيين	٦٢	٦٢
تنظيم إدارة الاجتماعات	٤٥	٤٥
٦- الاماكن المناسبة لحضور الدورات التدريبية:		
المحافظة	٥٥	٥٥
المركز	٢٠	٢٠
القرية	٢٥	٢٥

وأن أقل من ثلثي هؤلاء الأعضاء المبحوثين يحتاجون إلى التدريب في إدارة حساب التنمية وموارده (٦٠%). وأن أكثر من خمسي أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون (٤٥%) يحتاجون إلى التدريب في تنظيم إدارة الاجتماعات وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الموضوعات أكثر ارتباطاً بعملهم كأعضاء فى الوحدات المحلية مما يزيد من خبراتهم العلمية والعملية في العمل بهذه الوحدات ، مما يرفع من معدل كفاءة أداء هذه الوحدات لمهامها.

٦- الأماكن المناسبة لحضور الدورات

أوضحت النتائج أن أكثر من نصف أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٥٥%) يرون أن المكان المناسب لحضور الدورات التدريبية لهم هو في مقر المحافظة، بينما يرى أكثر من ربع هؤلاء المبحوثين (٢٥%) أن المكان المناسب لحضور الدورات التدريبية هو مقر القرية، وأن خمس هؤلاء المبحوثين بنسبة (٢٠%) يفضلون حضور الدورات التدريبية بالمركز التابعة له القرية ما يشير إلى الارتفاع النسبى لأعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين الذين يفضلون حضور الدورات التدريبية بمقر المحافظة وربما يرجع ذلك الى أن الدورات التدريبية في مقر المحافظة تكون أكثر جدية وتحظى باهتمام المسئولين مما يجعلها أكثر استفادة بالنسبة لهم.

ثانيا- المشاركة فى مشروعات التنمية

أوضحت البيانات في جدول رقم (٢) أن أعضاء مجالس الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين يتوزعون طبقا للمتغيرات المتعلقة بالمشاركة في مشروعات التنمية كما يلي :

١- تنفيذ المشروعات

بينت النتائج أن الغالبية العظمى من أعضاء مجالس الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٨٣%) ذكروا أن مشروعات تنموية قد نفذت في قراهم، في حين لم يذكر ١٧% منهم أنه تم تنفيذ مشروعات تنموية في قراهم، وهو الأمر الذي يدل على الارتفاع الملحوظ لهؤلاء الأعضاء المبحوثين الذين استجابوا بنعم لتنفيذ مشروعات تنموية وهو الأمر الذي يجعلهم أكثرا إدراكا ودراية بهذه المشروعات.

ب- أنواع المشروعات التي نفذت

أظهرت النتائج أن المشروعات التنموية التي نفذت في القرى المدروسة بلغت تسعة عشر مشروعا وان أكثر هذه المشروعات وفقا لتكرار ذكرها لدى المبحوثين هى بناء معهد ديني، وصرف صحي، وبناء مدارس حيث بلغت نسبة تكرار ذكرها ٢٢%، ٢٠%، ٢٠% لكل منها على التوالي في حين كان أقل هذه المشروعات وفقا لتكرارات ذكرها لدى المبحوثين هي إنشاء مركز الشباب، حفر وتركيب مواسير مياه الشرب، مشروع لعلاج غسيل الكلى، مبنى مركز المعلومات ،حيث بلغت نسبة تكرارها ١%، ٢%، ٢% ،٢% لكل منها على التوالي

وتشير النتائج أن أكثر هذه المشروعات التى ذكرها أكثر من خمس المبحوثين هى إنشاء المعهد الديني يليها مشروعات الصرف الصحي بالقرية، وبناء المدارس وربما يرجع ذلك الى الأهمية القصوى لهذه المشروعات بالنسبة للأهالي بالقرى أكثر من غيرها من بقية المشروعات.

ج- مشاركة الأهالي في المشروعات

أبانت النتائج أن الغالبية العظمى من أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين بنسبة(٩٠%) استجابوا بنعم لمشاركة الأهالي في المشروعات التنموية مقابل ١٠% فقط من المبحوثين استجابوا بلا لمشاركة **الأهالي** في المشروعات. مما يشير إلى أن مشاركة الأهالي في مشروعات التنمية عالية جدا نتيجة لإحساسهم بمشكلاتهم ومدى حاجتهم لهذه المشروعات مما يؤدى الى نجاح واستمرارية هذه المشروعات.

د-أنواع مشاركة الأهالي في المشروعات

أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٩٠%) ذكروا بان الأهالي يشاركون نقدا فى المشروعات وان ٩% من هؤلاء المبحوثين ذكروا أن الأهالي كانت مشاركتهم في اختيار المشروع بينما ذكر مبحوثا واحد فقط أن المشاركة كانت بالأرض مما يشير إلى الارتفاع النسبى للمشاركة المادية المتمثلة فى دفع مبالغ نقدية وهذا هو ما تحتاج إليه المشروعات التنموية لتخفيف العبء على ميزانية الدولة، وتنعكس بالتالي على سرعة تنفيذ هذه المشروعات.

هـ- دور المبحوثين فى دعوة الأهالي للمشاركة فى المشروعات

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من أعضاء الوحدات المحلية المبحوثين (٨٦%) ذكروا بان لهم دورا فى دعوة الأهالي للمشاركة فى المشروعات فى حين ذكر ١٤% من أعضاء القيادات المحلية المنتخبون المبحوثين بأنهم لم يكن لهم دور فى دعوة الأهالي للمشاركة في مشروعات خطة التنمية مما يشير الى أن معظم أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون لهم دورا كبير جدا في دعوة الأهالي للمشاركة في المشروعات مما يعكس إدراكهم وإحساسهم بمشكلات مجتمعهم وضرورة مشاركة الأهالي ضمانا لنجاح واستمرارية هذه المشروعات.

و- دور المبحوثين في متابعة تنفيذ المشروعات

أوضحت النتائج أن حوالي ثلاث أرباع أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٧٦%) كان لهم دور في متابعة تنفيذ المشروعات بينما ذكر ما يقرب من ربع هؤلاء المبحوثين (٢٤%) انه لم يكن لهم دور في متابعة تنفيذ هذه المشروعات، مما يشير الى الارتفاع النسبى لأعضاء الوحدات المحلية المبحوثين الذين لهم دور في متابعة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يمكنه من متابعة الإعمال بها وتقييمها أولا بأول حتى نضمن نجاح تنفيذ هذه المشروعات.

ز-التكليف من قبل المجلس بالإشراف على تنفيذ احد المشروعات

أبانت النتائج أن ما يقرب من ثلثي أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٦٥%) تم تكليفهم من قبل المجلس بالإشراف على تنفيذ احد المشروعات التنموية، فى حين لم يكلف أكثر من ثلث هؤلاء المبحوثين (٣٥%) بالإشراف على تنفيذ المشروعات ،مما يشير إلى الارتفاع النسبي لإشراك أعضاء الوحدات المحلية في الإشراف على المشروعات بما يؤدى الى ضمان نجاح هذه المشروعات وتقدمها.

ر-أنواع المشروعات التي تكلف أعضاء الوحدات المحلية بالإشراف على تنفيذها

أوضحت النتائج أن المشروعات التي كلف أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين من قبل المجلس بلغ تسعة عشر مشروعا، وان أكثر هذه المشروعات التى كلف المبحوثين بالإشراف على تنفيذها هى مشروع توزيع الخبز حيث بلغ نسبة المبحوثين المكلفة

جدول رقم ٢. توزيع المبحوثين وفقا للمتغيرات المتعلقة بالمشاركة فى المشروعات

المتغيرات	عدد	%
ا- تنفيذ المشروعات من عدمه:		
نعم	٨٣	٨٣
لا	١٧	١٧
ب- انواع المشروعات التى نفذت:		
١- بناء معهد ديني	٢٢	٢٢
٢- دار مناسبات	٩	٩
٣- صرف صحي	٢٠	٢٠
٤- مساجد	١١	١١
٥- جمعية تنمية المجتمع	٦	٦
٦- حفر وتركيب مواسير مياه الشرب	٢	٢
٧- بناء مضيفة	١١	١١
٨- بناء مدارس	٢٠	٢٠
٩- مكتب بريد	٨	٨
١٠- مركز شباب	١	١
١١- تغطية ترع	٨	٨
١٢- وحدة صحية	٣	٣
١٣- تجميل القرية	٦	٦
١٤- مشروع لعلاج الفشل الكلوى (غسيل)	٢	٢
١٥- مبنى مركز المعلومات	٢	٢
١٦- سنترال	٦	٦
١٧- مستشفى	٧	٧
١٨- عمل أعمدة كهربائية للإنارة بالقرية	٥	٥
١٩- عمل مبنى به ١٢ كمبيوتر لتدريب الشباب	٣	٣
ج- المشاركة فى المشروعات:		
نعم للمشاركة فى المشروعات	٩٠	٩٠
لا للمشاركة فى المشروعات	١٠	١٠

تابع جدول رقم ٢.

المتغيرات	عدد	%
د- أنواع المشاركة فى المشروعات:		
دفع فلوس	٩٠	٩٠
اختيار مشروع	٩	٩
المشاركة بالأرض	١	١
هـ- دور المبحوثين فى دعوة الأهالى للمشاركة فى المشروعات:		
له دور	٨٦	٨٦
ليس له دور	١٤	١٤
و- دور المبحوثين فى متابعة تنفيذ المشروعات		
له دور	٧٦	٧٦
ليس له دور	٢٤	٢٤
ز- التكليف بالاشراف على تنفيذ احد المشروعات:		
نعم كلفت بالإشراف على التنفيذ	٦٥	٦٥
لم أكلف بالإشراف على التنفيذ	٣٥	٣٥
ر-* أنواع المشروعات التى كلف الأعضاء بالإشراف على تنفيذها:		
١- الإشراف على المدارس بالقرية	٢	٣,١
٢- توزيع الخبز	١٢	١٨,٥
٣- الإشراف على المخابز	٢	٣,١
٤- مياه الشرب	٢	٣,١
٥- محو الأمية	٣	٤,٦
٦- نظافة القرية	٨	١٢,٣
٧- حفر وتركيب مياه الشرب	٣	٤,٦
٨- تغطية المصرف	٣	٤,٦
٩- تدوير المخلفات الزراعية	٢	٣,١
١٠- بناء دار مناسبات	٣	٤,٦
١١- صرف صحي	٥	٧,٧
١٢- رصف الشوارع بالقرية	٣	٤,٦

*=٦٥

تابع جدول ٢.

المتغيرات	عدد	%
١٣- تركيب أعمدة إنارة بالقرية	٥	٧,٧
١٤- إنشاء مركز شباب	٢	٣,١
١٥- تشجير الطرق والأماكن العامة والمدارس	٢	٣,١
١٦- الإشراف على بناء مستشفى السعديين المركزى	٣	٤,٦
١٧- تغطية الترع	١	١,٥
١٨- تجميل القرية	٢	٣,١
١٩- الإشراف والمساهمة فى بناء المسجد	٢	٣,١
ع-* أنواع المشروعات التى كلف بها أعضاء المجلس المحلى من قبل المجلس بتشغيلها		
١- مياه الشرب	١	٣,٦
٢- محو الأمية	١	٣,٦
٣- نظافة القرية	٤	١٤,٣
٤- جمع القمامة	٣	١٠,٧
٥- مشروع الغسيل الكلوي	٤	١٤,٣
٦- رصف الطرق داخل القرية	٢	٧,١
٧- تنمية المرأة الريفية	٢	٧,١
٨- توزيع الخبز	٤	١٤,٣
٩- الصرف الصحي	٢	٧,١
١٠- تشجير القرية	٣	١٠,٧
١١- تغطية الترع	١	٣,٦
١٢- كسح خزانات الصرف الصحي	١	٣,٦

*=٢٨

بالإشراف علي تنفيذها اثني عشر مبحوثا بنسبة ١٨,٥%، يليها مشروع نظافة القرية حيث بلغ نسبة المكلفين بالإشراف عليها ٨ من المبحوثين بنسبة ١٢,٣%، وكانت اقل هذه المشروعات من حيث تكليف أعضاء المجلس المحلى المنتخبون به بالإشراف عليها هى الإشراف على المخابز، ومياه الشرب، وتدوير المخلفات حيث بلغت نسبة المكلفين بالإشراف على متابعة تنفيذ هذه المشروعات ٣,١%، بالنسبة لكل مشروع من المشروعات السابقة. مما يشير إلى الارتفاع النسبى لعدد المكلفين بالإشراف على مشروع توزيع الخبز وربما يرجع ذلك الى أهمية هذا المشروع بالنسبة للاهالى.

ع- أنواع المشروعات التى كلف بها أعضاء المجلس المحلى من قبل المجلس بتشغيلها

أظهرت النتائج أن المشروعات التي كلف أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين من قبل المجلس المحلى بلغ اثني عشر مشروعا، وأن أكثر هذه المشروعات التى كلف بها المبحوثين بالإشراف على تشغيلها هى نظافة القرية، ومشروع الغسيل الكلوى، وتوزيع الخبز حيث بلغ نسبة المبحوثين الذين تم تكليفهم من قبل المجلس بتشغيل هذه المشروعات هى ١٤,٣% بالنسبة لكل من المشروعات السابقة وكان أقل هذه المشروعات من حيث تكليف المجلس لأعضائه من المنتخبون المبحوثين هى مشروعات مياه الشرب، ومحو الأمية، وتغطية الترع، وكسح خزانات الصرف الصحي حيث بلغ نسبة الأعضاء المكلفة بتشغيل هذه المشروعات ٣،٦% لكل مشروع من المشروعات السابقة على التوالي. وتشير النتائج الى الارتفاع النسبي لعدد المكلفين بالإشراف على تشغيل مشروعات الخبز، ونظافة القرية، ومشروعات الغسيل الكلوي، وقد يعزى ذلك الى الأهمية القصوى لهذه المشروعات للأهالي بالنسبة لغيرها من المشروعات الأخرى التى نفذت بالقري

ثالثا- اجتماعات المجلس المحلى

أوضحت البيانات (جدول رقم ٣) أن أعضاء المجلس المحلى المنتخبون المبحوثين يتوزعون طبقا للمتغيرات المتعلقة باجتماعات المجلس المحلى كما يلي:

١- عقد الاجتماعات

أظهرت البيانات أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس المحلى المنتخبون المبحوثين (٩٦%) ذكروا بأنه يتم عقد اجتماعات المجلس المحلى بقراهم. فى حين ذكر أربعة

من المبحوثين بأنه لم يتم عقد اجتماعات المجلس بقراهم مما يشير إلى الضرورة القصوى لعقد اجتماع المجلس المحلى الأمر الذي ينعكس ايجابيا على سير العمل بهذه المحليات والمتابعة المستمرة من خلال هذه الاجتماعات لمشكلات مجتمعهم والعمل على حلها أولا بأول.

٢-الفترة بين عقد الاجتماعات

أوضحت النتائج أن نصف أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٥٠%) ذكروا بأنه يتم عقد الاجتماعات كل أسبوعان، فى حين ذكر خمسي المبحوثين بنسبة٤٠% من أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون أن اجتماعات المجلس تعقد كل أسبوع بينما ذكر ست مبحوثين فقط بنسبة٢٦,٣ %أن اجتماعات المجلس تتم كل شهر مما يشير الى الارتفاع النسبى لفترات عقد الاجتماعات بالمجلس مما يعكس حرص المجلس على المتابعة المستمرة وعلى فترات قصيرة للمشكلات والقضايا الملحة لمجتمعهم.

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثين وفقا للمتغيرات المتعلقة باجتماعات المجلس المحلى

المتغيرات	عدد	%
١-هل يتم عقد الاجتماعات:		
نعم	٩٦	٩٦
لا	٤	٤
٢-الفترة بين عقد الاجتماعات:		
أسبوع	٤٠	٤٠
أسبوعان	٥٠	٥٠
شهر	١٠	١٠
٣- كيفية معرفة ميعاد الاجتماع:		
– ميعاد متفق عليه	٧٧	٧٧
– سكرتير المجلس يتم دعوتنا الى الاجتماع	٤	٤
– دعوة من رئيس المجلس	٧	٧
– عن طريق الخطابات بالبريد	٢	٢
– دعوة أمين الصندوق	٢	٢
– عند حضور الاجتماع السابق	٤	٤

٣- كيف يتم معرفة ميعاد الاجتماعات

أبانت النتائج أن أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين (٧٧%) ذكروا بأن ميعاد انعقاد اجتماعات المجلس متفق عليها مسبقا، في حين ذكر سبع مبحوثين أنهم يعرفون ميعاد الاجتماع من خلال دعوة رئيس المجلس لهذا الاجتماع، بينما ذكر أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين أنهم يعرفون بميعاد الاجتماع عن طريق الخطابات بالبريد، ودعوة أمين الصندوق حيث بلغ نسبة الذين ذكروا ذلك ٢% لكل من المصادر السابقة، مما يشير إلى الارتفاع النسبي لعد الأعضاء الذين يعرفون ميعاد عقد الاجتماعات من خلال مواعيد متفق عليها بالمجلس

رابعاً- مدى ممارسة المبحوثين للمهام المتوقعة منهم فى وحداتهم المحلية

أوضحت النتائج (جدول رقم ٤) أن أعضاء مجالس الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين يتوزعون طبقا لمتغيرات المهام المتوقعة منهم بالمجلس كما يلى

١- درجة ممارسة المبحوثين للمهام المتوقعة منهم

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون من المبحوثين ٧٠% كانت درجة ممارستهم للمهام المتوقعة منهم عالية (٣٢- ٤٢درجة)، وان أكثر من خمس هؤلاء المبحوثين (٢١%) كانت ممارستهم للمهام المتوقعة منهم فى المجلس متوسطة (٢٢- ٣١درجة).

وقد تبين من النتائج أيضا (جدول رقم ٥) فيما يتعلق بمدى ممارسة أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون المبحوثين ان الغالبية العظمى من هؤلاء المبحوثين (٨٣%) دائما ما يقومون بالعمل على نشر الوعى الزراعى لزيادة الإنتاج، وان أكثر من ثلاث أرباع هؤلاء المبحوثين (٧٨%) دائما ما يقومون باقتراح مشروع الموازنة للوحدة المحلية، وان ثلاث أرباع المبحوثين (٧٥%) دائما ما يقومون بممارسة مهام متابعة وتقيم مراحل تنفيذ مشروعات الخطة على المستوى المحلى، وكذا اقتراح العمل على إنشاء المرافق العامة بالقرية، وان حوالي ثلثي المبحوثين من أعضاء المجالس المحلية المنتخبون دائما مايقومون بمهام توزيع الأدوار والمسئولية على الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية

جدول رقم ٤. توزيع المبحوثين وفقا للمتغيرات المتعلقة بممارستهم للمهام المتوقعة منهم في وحداتهم المحلية

المتغيرات	العدد	%
١- درجة ممارسة المبحوثين للمهام المتوقعة منهم:		
- منخفضة (١٤- ٢٢ درجة)	٩	٩
- متوسطة (٢٣-٣١ درجة)	٢١	٢١
- عالية (٣٢- ٤٢ درجة)	٧٠	٧٠
٢- تواجد الصعوبات التي تواجه المبحوثين عند ممارستهم مهامهم		
- نعم توجد صعوبات	٥٦	٥٦
- أحيانا توجد صعوبات	٢٥	٢٥
- لا توجد صعوبات	١٩	١٩
٣-تكرارات الصعوبات التي تواجه المبحوثين عند ممارستهم مهامهم:		
- لم اسمع عن هذه الاختصاصات	٢٠	٢٤,٧
- سمعت عنها ولكن لم أتمكن من ممارستها لأسباب شخصية	٢٥	٣١
- رئيس القرية لايمكنا من ممارسة اختصاصاتنا	١٥	١٨,٥
- المركز الادارى التابع له يحتكر اختصاصاتنا	٢١	٢٦
- عدم انتظام موعد المجلس المحلى	١٥	١٨,٥
- عدم إتاحة الفرصة لكل الأعضاء للاشتراك فى المناقشات	١٤	١٧,٣
- مجاملة الأعضاء لرئيس المجلس والموافقة على رأيه	١٦	١٩,٧
سمعت عنها ولكن احتاج الى تدريب	٣٠	٣٧

* ن=٨١

بالقرية، وتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية من حساب الخدمات والتنمية المحلية للقرية وفقا لخطة معتمدة من المجلس المحلى، واستكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة من حساب الخدمات والتنمية المحلية بالقرية، واقتراح وسائل للمشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية فى نطاق القرية، إنشاء المشروعات بالجهود والإمكانيات الذاتية وفقا للأولويات التي يقترحها المجلس وقد ذكر ذلك ٦٦%، ٦٤%، ٦٥%، ٦٦%، ٦٩% لكل من المهام السابقة على التوالي،كمأن خمسي المبحوثين ٤٠% يقومون دائما بإقرار مشروع الموازنة للوحدة المحلية.

وتشير النتائج إلي أن العمل على نشر الوعى الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي فـــى القرية يأتي في مقدمة المهام التى يمارسها أعضاء المجلس بصفة دائمة وربما يرجع ذلك الى أهمية الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي بالنسبة لاهالى القرى المدروسة.

جدول رقم (٥) توزيع المبحوثين وفقا لمدى ممارستهم للمهام المتوقعة منهم فى وحداتهم المحلية

المهام	دائما	أحيانا	نادرا
١- الرقابة على مختلف المرافق بالقرية.	٧٠	٢٧	٣
٢- اقتراح خطة تنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.	٧٠	٢٨	٢
٣- توزيع الأدوار والمسئوليات على الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية.	٦٦	٢٩	٥
٤- تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية من حساب الخدمات والتنمية المحلية للقرية.	٦٤	٢٦	١٠
٥- استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة من حساب الخدمات والتنمية المحلية للقرية.	٦	٢٦	٩
٦- إنشاء المشروعات بالجهود والإمكانيات الذاتية وفقا للأولويات التي يقترحها المجلس المحلى.	٦٩	١٩	١٢
٧- اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية فى نطاق القرية.	٦٦	٢٤	١٠
٨- رفع مستوى الخدمات المحلية بالقرية.	٧٠	٢٥	٥
٩- متابعة تقييم مراحل تنفيذ مشروعات الخطة على المستوى المحلى.	٧٥	٢٢	٣
١٠- إقرار مشروع الموازنة للوحدة المحلية.	٧٨	٢٠	٢
١١- إقرار مشروع الحساب الختامي للوحدة المحلية.	٤٠	٥٠	١٠
١٢- اتخاذ الإجراءات التي تيسر سرعة تنفيذ المشروعات وحل ما قد يقترح من مشكلات.	٧٧	١٧	٦
١٣- العمل على نشر الوعي الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي.	٨٣	٧	١٠
١٤- اقتراح إنشاء المرافق العامة بالقرية.	٧٥	٢٠	٥

٢- تواجد الصعوبات التي تواجه المبحوثين عند ممارستهم مهامهم

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف أعضاء الوحدات المحليـــة المنتخبـــون المبحـــوثين (٥٦%) ذكروا بأنه توجد صعوبات فى حين ذكر ربع هؤلاء المبحوثين (٢٥%) بأنه أحيانـــا ما توجد صعوبات ، بينما ذكر ١٩% من هؤلاء المبحوثين بأنـــه لا توجـــد صـــعوبات فـــى ممارستهم لمهامهم في المجلس ،مما يشير إلى الارتفاع النسبي للمبحوثين الذين ذكروا وجود

صعوبات، مما يلقى بالعبء على كبار المسئولين بالتعاون مع أعضاء الوحدات المحلية المنتخبون للتعرف على أسباب هذه الصعوبات وكيفية مواجهتها.

٣- الصعوبات التى تواجه المبحوثين عند ممارستهم مهامهم

أوضحت النتائج أن ٣٠مبحوثا بنسبة ٣٧% من أعضاء الوحدات المحلية المبحوثين ذكروا بأنهم يواجهون صعوبة أنهم سمعوا عن هذه الاختصاصات ولكنهم يحتاجون الى تدريب، وأن ٢٥مبحوثا بنسبة (٣١%) سمعوا عن هذه الاختصاصات ولكنهم لا يمارسونها لأسباب شخصية وأن ٢٠ مبحوثا بنسبة (٢٤,٧%) لم يسمعوا عن هذه الاختصاصات، وأن اقل هذه الصعوبات التى يواجهها هؤلاء المبحوثين من أعضاء المجالس المحلية المنتخبون هى أن رئيس القرية لا يمكننا من ممارسة اختصاصاتنا، وعدم انتظام موعد المجلس المحلى، وعدم إتاحة الفرصة لكل الأعضاء للاشتراك فى المنافسات حيث ذكروا ذلك بنسب ١٨,٥%، ١٨,٥%، ١٧,٣% لكل من الصعوبات السابقة على التوالي، مما يشير الى الارتفاع النسبى للصعوبة التى ذكرها أعضاء المجلس المحلى والمتمثلة فى أنهم يسمعون عن هذه الاختصاصات ولكنهم فى حاجة الى تدريب كاف لممارستها.

مقترحات المبحوثين لمواجهة المشكلات التى تواجههم عند ممارسة اختصاصاتهم

أظهرت النتائج (جدول رقم ٦) أن هناك عددا من المقترحات التى أبداها أعضاء القيادات المحلية المنتخبون المبحوثين بلغت ١٨ مقترحا. وكان أكثر هذه الاقتراحات هى توفير الاعتمادات والإمكانيات المادية من الجهات الحكومية، والتعاون مع الأجهزة الحكومية التنفيذية المختلفة، وأنه لابد من تفعيل الدور على أرض الواقع، ومنح بعض الصلاحيات لعضو المجلس حتى يتمكن من القيام بعمله على أكمل وجه، وحل مشكلة الروتين التى تواجهنا فى ممارسة أعمالنا فى التنمية، وتوعية الأهالى للمشاركة التطوعية حيث ذكر ذلك ٣١%، ٢٥%، ٢٠%، ١٩% ،١٠% ، ٧% لكل من المقترحات السابقة على الترتيب، يلي ذلك في الترتيب التنازلي لهذه المقترحات تنفيذ قرارات المجلس بنسبة ٦%، و أنه يجب إشراك المجلس المحلى فى وضع المشروعات ٥% وعمل مشروعات تنموية جديدة بنسبة ٥%، والاهتمام برأي الشعبيين ٣%، وتفعيل الخدمات بالقرى بنسبة ٣%، وإعطاء وقت كافي للأعضاء لعرض والتحدث عن المشكلة، ومتابعة مصالح المواطنين فى القرية لحل مشكلاتهم،

وتطبيق اللوائح بضمير دون محسوبية، وعدم تدخل التنفيذيين فى شئون المحليين، والقضاء على المحسوبية والرشاوى حيث ذكرا ذلك ٢% لكل مقترح من المقترحات السابقة وكان أقل هذه المقترحات التى لاقت قبولا لدى المبحوثين هى التعاون بين المجلس والجمعيات الأخرى كجمعية تنمية المجتمع حيث ذكر ذلك مبحوث واحد فقط.

جدول رقم ٦. توزيع تكرارات المبحوثين وفقا لأرائهم فيما يتعلق بمقترحاتهم لمواجهة المشكلات التى تواجههم عند ممارسة اختصاصاتهم فى تنمية القرية

المقترحات	عدد	%
١- توفير الاعتمادات والإمكانيات المادية من الجهات الحكومية.	٣١	٣١
٢- المشاركة المجتمعية من قبل رجال الأعمال.	٥	٥
٣- تنفيذ قرارات المجلس.	٦	٦
٤- لابد من تفعيل الدور على ارض الواقع.	٢٠	٢٠
٥- ومنح بعض الصلاحيات لعضو المجلس حتى يتمكن من القيام بعمله على أكمل وجه.	١٩	١٩
٦- وحل مشكلة الروتين التى تواجهنا فى ممارسة أعمالنا فى التنمية	١٠	١٠
٧- توعية الأهالي للمشاركة التطوعية.	٧	٧
٨- إعطاء وقت كافي للأعضاء لعرض والتحدث عن المشكلة.	٢	٢
٩- يجب إشراك المجلس المحلى فى وضع خطة المشروعات التنموية بالقرية.	٥	٥
١٠- عمل مشروعات تنموية جديدة.	٥	٥
١١- متابعة مصالح المواطنين فى القرية وحل مشكلاتهم.	٢	٢
١٢- التعاون المستمر بين المجلس والجمعيات الأخرى كجمعية تنمية المجتمع.	١	١
١٣- تطبيق اللوائح بضمير بدون محسوبية.	٢	٢
١٤- عدم تدخل التنفيذيين فى شئون المحليين.	٢	٢
١٥- القضاء على المحسوبية والرشاوى.	٢	٢
١٦- الاهتمام برأي الشعبيين.	٣	٣
١٧- تفعيل الخدمات بالقرى التابعة.	٣	٣
١٨- التعاون مع الأجهزة التنفيذية المختلفة.	٢٥	٢٥

المراجع

الأمانة العامة للإدارة المحلية، قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ج.م.ع، ١٩٨٩ .

عبد الرحيم عبد الرحيم الحيدرى (دكتور): دراسات فى التنمية الريفية، مركز الشهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩١.

عبد الباسط محمد الصياد (دكتور): تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية فى التنمية الريفية، مركز الدراسات الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة، ٢٠٠٤.

سليمان حسن سليمان الرفاعى : اتجاهات الريفيين نحو مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق فى ريف محافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢.

محمد نبيل جامع وآخرون (دكاترة): التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية، التقرير الرئيسي، الجزء الأول، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالاشتراك مع كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.

إبراهيم سعد الدين محرم (دكتور): التنمية الريفية، مؤسسة فريد رش ناومان، مصر، العدد الأول، ١٩٩٤.

سوزان محي الدين نصرت (دكتور): الاتجاهات الحديثة فى مجال التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

DESCRIPTIVE STUDY ON THE ROLE OF MEMBERS OF THE LOCAL COUNCILS IN RURAL DEVELOPMENT AT SOME VILLAGES OF SHARKIA GOVERNORATE

Aly S. Abdel-Khaliq*, Zeinab A. Mohamed and Moshira F. Al-Ajmy

Dept. of Rural Community Res., Agric. Extension & Rural Development Res. Institute, Agric. Res. Center, Egypt

ABSTRACT

This study aimed to recognize on the extent of achievements carried out by tasks assigned to the elected local leaders as stated in the local administration law, as well as to identify the obstacles that facing the local leaders' assigned roles, and then to identify the suggestions of local councils members in the problems that they face.

The data were collected from five local units of the district of Minya-Alqamh in Sharkia Governorate. The sample involved one hundred of local leaders. Data were collected during the months of September and October 2009 using a questionnaire applied by personal interviews. Frequency tables, percentages, and means were used as the statistical tools to describe the data.

The most important results were as following:

1. **Nearly three-quarters of the respondents (70%) carrying out the tasks expected from them was high, and more than half of respondents (56%) indicates difficulties facing them in carrying out their tasks.**
2. **Most of these difficulties that face them are that they are aware about these terms of reference, but they need to be trained to apply them, and the most practiced task is to raising the awareness in order to increase agricultural production output.**
3. **The most important suggestions that are made by the respondents to face the difficulties in applying the tasks are to secure financing from government agencies, and cooperation with various governmental executives, and practically activating their roles.**

Keywords: Role, descriptive study, local councils, rural development, field study, Sharkia governorate.

***Corresponding author:** Aly S. Abdel Alkhalq, Tel .: +20182641384
E-mail address: a-shawky@hotmail.com